

أمن الإنترنت شرط لتشجيع التجارة والابتكار

ويتضمن اقتراح القانون معالجة للمعاملات الإلكترونية، التجارة الإلكترونية، عمليات الدفع الإلكتروني والتحويل الإلكتروني، للأموال النقدية، خدمات التواقيع الإلكترونية، أحكام خدمات النقل إلى الجمهور بوسيلة إلكترونية، حماية المعلومات ذات الطابع الشخصي، وجرائم متعلقة بالمعاملات الإلكترونية.

أما في مجال الأمن المعلوماتي، فالقانون يتطرق إلى معالجة «أصول بث رسائل الترويج أو التسويق الإلكتروني غير المستدرج، ويفرض بعض القيود على مزودي خدمات النقل»، بحسب الصفدي، الذي يرى أن هذا الاقتراح يأتي في عصر «أوتوسترادات المعلومات والحكومة الإلكترونية، حيث يعد أمن المعلومات من المواضيع الملحة لحماية العمل الإداري، علماً بأن حدة الهجمات الإلكترونية تزايدت أخيراً».

(الأخبار)

تحولت شبكة الإنترنت إلى سوق عالمية لإتمام المعاملات والصفقات، ما يستدعي إيجاد وسائل وتقنيات تضمن أمن التبادل وتحمي التعديلات على الحقوق. هذا الواقع كان محور محاضرة ألقاها وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي في جامعة القديس يوسف، بمناسبة العيد الثاني للمركز الأكاديمي الياباني، تحت عنوان «أمن الإنترنت»، إذ رأى أنه «نظراً إلى أهمية المعلومات المرسلة عبر الإنترنت وحساسيتها، فإن أمن الإنترنت شرط مسبق لضمان التشغيل السريع للأنشطة التجارية وتشجيع الابتكار في مجال الأعمال».

ويقول الصفدي، إن وزارة الاقتصاد درست الحاجة إلى تشريعات إضافية تواكب التطور التكنولوجي وتغطي النقص التشريعي المستجد، وأعدت سلة قوانين شملت موضوعات جديدة وتعديلات على القوانين المرعية الإجراء، تمثلت في اقتراح قانون تكنولوجيا المعلومات الجارية مناقشته حالياً في مجلس النواب».